وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

دور الصكوك الإسلامية في استدامة تمويل البنى الارتكازية
(العراق حالة دراسية)

أ.م.د أسماء جاسم محمد	الباحث محمد ضائع فواز
Asmaa Jassim Muhammad	Muhammad Dhaee Fawaz
partff400@gmail.com	partff400@gmail.com
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد	كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص:

تناول البحث مشكلة سوء إدارة الموارد المالية حيث برزت أهمية وفعالية أدوات التمويل الإسلامي في استدامة مشاريع البنى الارتكازية وذلك بواسطة الصكوك الإسلامية فركز البحث على استعراض أهم مصادر التمويل التي أنتجتها الهندسة المالية الإسلامية من خلال تنوع الصكوك الإسلامية المصدرة والموجهة إلى تمويل المشروعات البنى الارتكازية ، كما تم استعراض واقع البنى الارتكازية في العراق، واستخلاص رؤية مستقبلية لدور الصكوك الإسلامية في استدامة مختلف مشروعات البنى الارتكازية. حيث تكتسب الصكوك الإسلامية أهمية كبيرة في مجال التمويل الإسلامي إذ تستطيع الحكومات الاتكال عليها في تنشيط الاستثمارات في مشاريع البنى الارتكازية التي عجزت عن تغطيتها النفقات الاستثمارية المعدة في بنود الموازنة العامة للدولة ، كما يمكن اعتبار الصكوك الإسلامية واحدة من أهم الأدوات الإسلامية الأكثر فاعلية في جذب واستقطاب المدخرات الأفراد المدخرين وتوجيهها إلى مجالات استثمارية مختلفة.

يهدف البحث إلى معرفة بالصكوك الإسلامية كأحد الأدوات التمويلية القادرة على توفير التمويل اللازم لمختلف أنواع المشاريع التي تساعد في تنمية الاقتصاد بصيغ كثيرة ومتعددة التي يمكن أن تدفع بعجلة لاقتصاد إلى التنمية المستدامة. .

أهم ما توصل إليه البحث بأن الصكوك أداة تمويلية حقيقية ترتبط بالأصول المادية لذلك هي وسيلة نافعة لتنمية الاقتصاد الحقيقي ،أذ تمثل البديل الأول من اللجوء إلى القروض الخارجية التي قد ترهق كاهل الاقتصاد المحلي ، كما أن نجاح استخدام الصكوك الإسلامية في العراق مرهون بتوفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية الملائمة مع الظروف الراهنة للاقتصاد العراقي.

Abstract

The research dealt with the problem of mismanagement of financial resources, where the importance and effectiveness of Islamic financing tools emerged in the sustainability of infrastructure projects through Islamic sukuk. Reviewing the reality of the infrastructures in Iraq, and extracting a future vision for the role of Islamic sukuk in the sustainability of the various infrastructures projects. Where Islamic sukuk acquire great importance in the field of Islamic finance, as governments can rely on them to stimulate investments in infrastructure projects that were unable to cover the investment expenditures prepared in the items of the state's general budget.

Islamic sukuk can also be considered as one of the most important Islamic tools that are most effective in attracting individual savings and directing them to various investment fields.

The research aims to know the Islamic instruments as one of the financing tools that are able to provide the necessary funding for various types of projects that help in the development of the economy in many and multiple ways that can push the economy towards sustainable development. The most important finding of the research is that sukuk is a real financing tool linked to physical assets, so it is a useful means for the development of the real economy, as it represents the first alternative to resorting to foreign loans that may burden the local economy, and the success of using Islamic sukuk in Iraq depends on providing the legal and legislative environment And regulatory, appropriate to the current conditions of the Iraqi economy.

المحور الأول

أهمية البنى الارتكازية وضرورة استدامتها:

أولا: أهمية البنى الارتكازية

تحتل البنى الارتكازية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر لأنها تعد من الأركان الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إشارة إلى الدور الذي تقوم به من خلال الربط المحكم ما بين الموارد الاقتصادية وبين القطاعات الانتاجية من ناحية وبين المواقع الانتاجية والأسواق المحلية والدولية من ناحية أخرى،مما يؤدي إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية وأتساع آفاقها، وتنشيط الحركة التجارية ، كذلك تساهم في إنشاء مختلف المشاريع الخدمية والإنتاجية يمكن إجمال أهمية البنى الارتكازية وكالآتي :

1) توصلت العديد من الدراسات العالمية أن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يستوجب توفر خدمات بنى ارتكازية متكاملة والتي تشمل الطرق والسكك الحديد والمطارات والموانئ ومحطات انتاج الطاقة الكهربائية والصرف الصحي ومياه الشرب والغاز وغيرها من مشاريع البنى الارتكازية ، تعد هذه التجهيزات ضرورة ملحة وبيئة جاذبة ومحفزة لإنشاء مشاريع تنموية التي تساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للفرد من خلال توفير الخدمات المادية والاجتماعية ، حيث أثبتت كثير من الدراسات والأبحاث الاكاديمية هنالك علاقة قوية ما بين إقامة وتشييد مشاريع البنى الارتكازية ونمو دخل الفرد، مما تؤكد حقيقة مفادها إن تنمية مشاريع البنى الارتكازية لها ارتباط كبير في تطور الشعوب ويجب على الحكومات أن تكون في طليعة أولوياتها إذا ما أرادت تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي (الجوراني،2011،ص1).

2) تشير العديد من الدراسات إن توفير نسب مرتفعة من خدمات البنى الارتكازية من طرق وجسور وتوفير الطاقة الكهربائية المستمرة يساهم في انتشار العمران من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة التشغيل وتوفير فرص عمل للعاطلين وتخفيض نسب البطالة ، وبالتالي تهدف إلى تحقيق الفائدة المثلى من المشروعات المحلية ، فضلاً عن ذلك أنها تساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية وتعد من العوامل المهمة في تعزيز الرفاهية الاجتماعية ، حيث تقاس معدلات الرفاهية بعدة مقاييس منها متوسط نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة إلى مواطنيها، مثال ذلك متوسط نصيب الفرد من المياه المعقمة ، أو متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية ، ونصيبه من الطرق السريعة والمرافق العامة ، بالإضافة إلى كفاءة الاتصالات والخدمات وحصول الفرد على الحد الأدنى منها التي تعد من المعايير الأساسية لتحقيق الرفاهية للمجتمع.
(الكرخي،2014،ص12).

3) تعد البنى الارتكازية العمود الفقري وشريان الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كافة المجتمعات المتطورة ومن دونها لا يمكن إحداث أي تطور أو تحقيق الرفاهية للمجتمع ، هذا ما تؤكده الدراسات الحديثة ورؤيتها الواقعية بما تؤدي إليه خدمات البنى الارتكازية في دعم وتكامل وربط مقومات الاقتصاد ، كما معروف فإن إنشاء مشاريع البنى الارتكازية لها دوراً مهم في تحقيق التنمية الشاملة وعلى هذا الأساس تتضح أهمية إقامة هذه المشاريع والتي يقدر قيمة الأنفاق على استثمارات البنى الارتكازية حوالي (4%) من إجمالي الناتج القومي في أغلب الدول ، ويمثل الأنفاق العالمي عليها حوالي (200) بليون دولار سنويا أي ما يعادل خمس حجم الاستثمارات الكلية في الدول النامية ، وتحتل الخدمات المرتبطة باستخدام البنى الارتكازية من (11.8%) من القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي،تعتبر قطاعات النقل والموصلات من أكثر القطاعات استخداماً بسبب ارتباطها في العملية الانتاجية بشكل مباشر (الجنابي،2015،ص15).

4) الاستثمار في البنى الارتكازية أثر كبير على العلاقات الاقليمية والتكامل الاقتصادي في المستقبل حيث أن بناء وتشييد هذه المشاريع ونشر خدماتها والتي تشمل خدمات الصحة والتعليم والأسكان والخدمات الحضارية على كافة المناطق داخل الاقتصاد الوطني كذلك فإن إنشاء الطرق والمواصلات داخل النظام الاقتصادي سوف يساعد على ربط المناطق الريفية والزراعية بالنظام الاقتصادي وفتحها على قطاع الانتاج ومراكز التسويق والاستهلاك ، كل ذلك سيساهم في حركة السلع بين مصَدرها وموقع تصنيعها ، فضلاً عن ذلك يساعد على الانفتاح الحضاري والاجتماعي داخل البلد الواحد مما يشعر الافراد ارتباطهم بالتنمية الاقتصادية ،بالإضافة إلى إن طرق المواصلات الداخلية والخارجية تساهم في تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة ويشجع رجال الأعمال والمستثمرين من كلا القطاعين العام والخاص إلى التوجه نحو النظام الاقتصادي الذي يوفر متطلبات البنى الارتكازية (الراوي،1986،ص35).

5) يساهم إنشاء مؤسسات البنى الارتكازية من تحديد ظاهرة الهجرة الداخلية وتجنب التبعات السلبية والمشاكل التي يمكن تخلفها ظاهرة الهجرة في المدن الكبيرة وعلى نطاق واسع في النظام الاقتصادي ، ذلك لأن بناء المشاريع الارتكازية ومؤسساتها، كالصحة والتعليم والطرق المعبدة والطاقة الكهربائية والمستشفيات والخدمات الاخرى التي تمس حياة الفرد تؤدي إلى تقليل العوامل الدافعة لهجرة السكان من الريف إلى المدن، مما ينتج عنها حوافز اجتماعية واقتصادية على الاستقرار في مناطقهم وتنخفض أثر العوامل التي تستقطب السكان الريف إلى المدن الكبيرة والقضاء على الفوارق الخدمية بين الريف والمدن وتشجيع على الانتاج والتشغيل والقضاء على البطالة (الراوي، 1986،ص36).يشر التقرير العالمي للهجرة على تأثير التعليم بشكل كبير على الهجرة والنزوح من حيث حجمها ، حيث أن طلب التعليم هو السبب الرئيسي لقرار الهجرة ، إذا ما توفرت تلك المؤسسات في مناطق نشأتهم إذ يؤجج السعي لحياة أفضل ويؤثر على موقف المهاجرين وتطلعاتهم ومدى شعورهم إلى بلدهم وينطوي التنوع المتزايد في حقوق الدراسة على تحديات بما ذلك بالبيئة السكان الاصليين لا سيما الفقراء والمهمشين، ويعيش ما يقدر حوالي (763) مليون شخص خارج مناطق ولادتهم ، وتتباين الهجرة حسب العمر وتبلغ النسبة الاعلى لدى الاشخاص في سن الدراسة الجامعية (التقرير العالمي للهجرة،2019،ص12).

6) أما عن نظرية الدفعة القوية لرودان (Rodan) حيث أكد على أن القيام بعملية التنمية لاقتصادية يستوجب توفير بنى ارتكازية اقتصادية مادية وغير مادية (مرنه) والتي تتمثل بتجهيز رأس المال الاجتماعي من كافة مشاريع النقل والمواصلات والموانئ البحرية والسدود والإسكان والقوى المحركة وغيرها من الخدمات العامة ، وهكذا يعتبر رأس المال الاجتماعي في غاية الأهمية بسبب عدم "قابليته على التجزئة"، ومن هنا يستوجب على البلدان النامية أن تكرس ما يتراوح بين (30 - 40%) من نسبة استثماراتها الكلية لتعزيز الاستثمار في رأس المال الاجتماعي (النجار،وشلاش،1990،ص214)

ثانياً: ضرورة استدامة البنى الارتكازية

يشكل مفهوم الاستدامة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي بعد ان تعرض إلى مجموعة من الكوارث البيئية والبشرية المختلفة لهذا السبب فإن مصطلح الاستدامة أكتسب اهتماماً كبيرة من خلال ما توصل إليه تقرير بروند لاند "مستقبلنا المشترك" والذي صدر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (wced) في عام (1987) والذي تم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد ، وتم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها" التنمية التي تلبي احتياجات المجتمع الحاضر دون المجازفة والمساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم "

(محيسن،واسماعيل،2012،ص3)

عُرفت وكالة حماية البيئة الاميركية "the us Environmental protection Agency"استدامة البنى الارتكازية هي "مجموعة من الممارسات التي تشجع المرافق العامة على تلبية الاحتياجات الحالية بدون ترك الأجيال القادمة مواجهة احتياجات البنى الارتكازية التي تنتج عن البنى الارتكازية المتهالكة" من أجل تحقيق استدامة على الأمد الطويل، نحتاج إلى بنى ارتكازية التي يمكن تصميمها لتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع في حال انخفاض مستويات استخدام الموارد ، لذلك فإن البنى الارتكازية المستدامة هي التي تؤدي إلى تسهيل المكان نحو الهدف من العيش المستدام كذلك التصميم المستدام يمكن أن يفضي إلى التنمية واستدامة المجتمعات من خلال تكوين المعرفة في البنى الارتكازية التي تجعل التحسينات التي تجدد الموارد الطبيعية، وبالتالي الاعتماد الشامل على الموارد المتجددة بشكل كبير في البنى الارتكازية المستدامة، وهذا النهج يحتاج إلى (التركيز على تقديم الخدمة . استخدام التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات بفعالية أكثر . تكامل تشغيل أنظمة البنى الارتكازية المختلفة . دمج المستخدم النهائي من حيث احتياجاته . أعادة النظر في تقييم البنى الارتكازية الحالية)، هنالك ثلاث مجالات رئيسية التي يمكن من خلالها معالجة البنى الارتكازية وكالآتي: (علوان،وحنكاوي،2017،ص1997).

1. الاستدامة البيئية: تسعى الكثير من الدول وعلى نطاق عالمي إلى الاستثمارات في البنى الارتكازية لتقديم معظم الاهداف والحد من الكاربون ، وتوليد الطاقة المتجددة والحد من انبعاث الكاربون ، وكفاءة النقل، وتوزيعات الكهرباء الذكية، كل ذلك سيتم تصميمها عن طريق مصممي البنى الارتكازية.

2. استدامة الأصول المادية: كيف تؤثر استدامة الأصول المادية في استدامة المدينة ، هل تؤثر الأصول في تحسين البيئة المحيطة ، كيف ستدفع الأجيال القادمة على تشغيل الموجودات ،أن استدامة الأصول ربما يذهب إلى اتخاذ نهج الحياة بأكملها ، هذا يتطلب في نهاية المطاف إلى تصميم مراحل البنى الارتكازية بطريقة تضمن استدامة الأصول إلى المدى البعيد.

3. الاستدامة المالية: هنالك مجموعة من التحديات التي توجه معظم الدول النامية في تحسين بنيتها الارتكازية منها تضييق الميزانيات ومحدودية الموارد المالية ، حيث تتطلع هذه الحكومات إلى ايجاد مصادر واساليب جديدة لتمويل البنى الارتكازية للاستدامة مواردها المالية وضمان استثمارات مستدامة وآمنة في أطار القدرة على تحمل التكاليف ،الشكل الآتي يبين أهم مجالات استدامة البنى الارتكازية في ضوء الإمكانيات المتوفرة .

الجدول (3) يبين مجالات استدامة البنى الارتكازية

مجالات استدامة البنى الارتكازية	الاستدامة البيئية	تحسين البيئة	الحد من انبعاث الكاربون	البنى الارتكازية المستدامة
	استدامة الأصول المادية	التأثير على استدامة المدينة	دفع الأجيال القادمة لتشغيل الأصول	
	الاستدامة المالية	التوازن بين مصادر التمويل	نهج دورة الحياة الكاملة (البناء والصيانة والتطوير)	

المصدر: الجدول من عمل الباحث: مجالات استدامة البنى الارتكازية :

لا تستطيع المدن في يومنا هذا على ادامة نفسها مخالفة بذلك فكرة مستقبل الحضارة يتحدد بمدنها ، حيث تعتبر فكرة استدامة البنى الارتكازية من أكبر التحديات التي يتعرض لها صانعوا القرار في كثير من المدن الاوربية والامريكية والتي حولت عملية السيطرة على الشبكة الانفجارية للبنى الارتكازية إلى ظاهرة عالمية حيث نجد أن المدن الكبرى تسبب ثلاث أرباع التلوث في العالم من جهة وتستهلك ثلاثة أرباع الطاقة في العالم من جهة اخرى .

تأخذ الاستدامة بشكل عام أبعاد متعددة حيث تتداخل هذه الابعاد فيما بينها ، محققة في ذلك تقدم ملموس في أهداف الاستدامة ، ويمكن بذلك تحديد ثلاث أبعاد رئيسية للاستدامة (حمزة،2014،ص68).

أ. البعد البيئي: يهتم بتكامل النظم البيئية من خلال تحقيق التوازن الايكولوجي والحفاظ على البيئة سواء كانت الطبيعية أو المشيدة ، والمحافظة على التنوع الأحيائي وتكامل الموارد الطبيعية ضمن طاقتها الاستيعابية .

ب . البعد الاجتماعي: يهتم هذا النوع بتحقيق الاستقرار لمختلف المجتمعات الإنسانية والتمكين الاجتماعي ، وتحقيق المشاركة المجتمعية والحراك الاجتماعي وتحقيق المساواة في التوزيع.

ج . البعد الاقتصادي: يهتم هذا النوع بتحقيق الزيادة في الإنتاج ومن ثم التطور الاقتصادي وكفاءة الاداء وتحقيق النمو المستدام لكفاءة رأس المال وتوفير الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة الاقتصادية ، إذ لا يمكن تحقيق الاستدامة البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بطريقة منفصلة، لذلك لابد من أخذ الأبعاد الثلاثة في نظر الاعتبار لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية كما موضحة في الشكل الآتي:

الشكل(4) يبين أبعاد الاستدامة

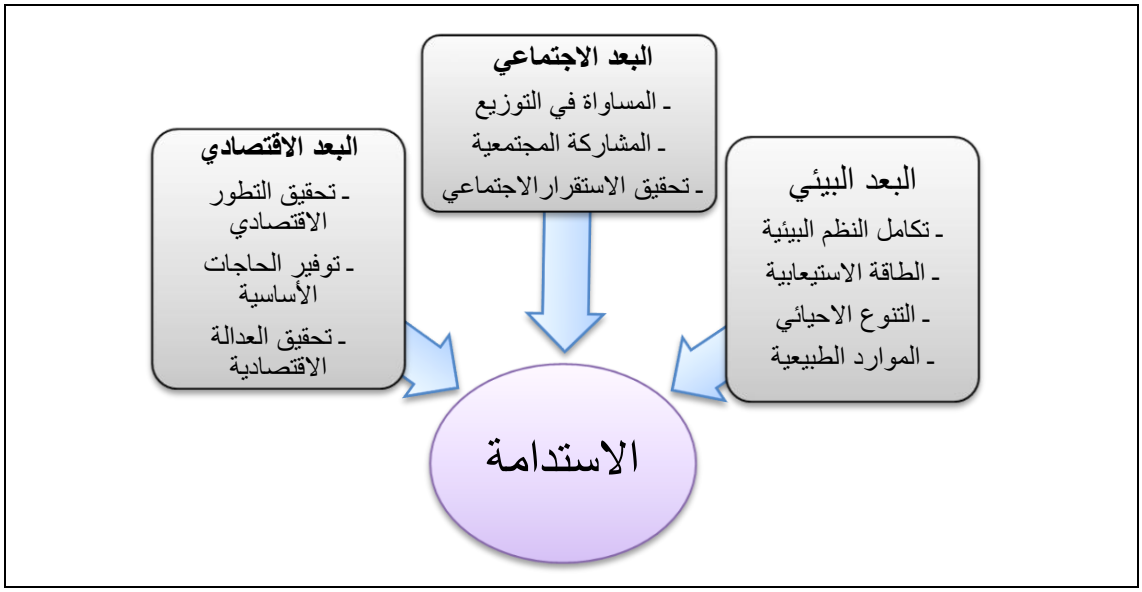

المصدر: الشكل من أعداد الباحث :أبعاد الاستدامة

ومن أهم أهداف استدامة البنى الارتكازية (حمزة ،مصدرسابق،ص70)

- تحسين التخطيط العمراني للمدن وحماية التراث الثقافي
- محاربة التلوث الصناعي
- تحسين الخدمات الاجتماعية
- تزويد المجتمعات بالماء الصالح للشرب
- تحسين الصحة ونوعية الحياة وتحسين نوعية الهواء في المدن
- تخطيط الطرق الحديثة لتخلص من النفايات الصلبة المنزلية والنفايات المشعة الخطرة
- المحافظة على الموارد الطبيعية وادامتها
- توسيع الأراضي الزراعية ومحاربة التصحر
- استخدام الطرق الحديثة للموارد المائية وتوسيع شبكة السقي
- تحسين فعالية النشاط الملاحي .
- الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري ، عن طريق تخفيض انبعاث الغازات الناتجة من القطاع النفطي
- زيادة المناطق الخضراء وحماية البيئة الشاملة .

ثالثاً:. العلاقة بين الصكوك الإسلامية ومشاريع البنى الارتكازية

برهنت الصكوك الإسلامية جدارتها كأحد ادوات التمويل التي يمكن استغلالها في إنشاء مشاريع البنى الارتكازية والتي يقتضي الاستثمار بها رؤوس اموال ضخمه وبالتالي هي تحقق فوائد للجهة المصدرة للصكوك الإسلامية من ناحية والمستثمر من ناحية أخرى (زيتوني،2010،ص15).

استطاعت الصكوك الإسلامية أن تلبي جانب مهم في الكثير من الدول لا سيما في تمويل المشاريع التنموية والخدمية وكانت ولازالت من الادوات الأساسية المهمة والمكملة لتعزيز التمويل بدلاً من الاتكال بالكامل على الدين العام والقروض وسندات الخزينة التي تصدرها المؤسسات الحكومية ، وتستطيع الحكومة إصدار صكوك الإجارة والتي تعتبر أحدى صيغ التمويل المهمة في تمويل مشاريع ذات النفع العام ،كتمويل وأنشاء الجسور والمطارات والطرق والسدود والخزانات والكثير من المشاريع التي ترغب الحكومة في أنشاؤها لتحقيق مصلحة عامة، لأن من سمات المشاريع التنموية الكبيرة هو تقديم خدمات عامة وليس هدفها تحقيق أرباح مالية (مصباح،وقسول،2018،ص101) ، كما أن الاعتماد على المصادر الداخلية لتوفير موارد مالية وربطها بالاستثمارات الحقيقية خياراً سديدا وخصوصاً في البلدان النامية لهذا تكون المنتجات المالية الإسلامية قادرة على تحقيق هذا الغرض عن طريق ضمان حشد الموارد ومن ثم توجيهها إلى مجالات مختلفة، لأن التحدي في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتوقف فقط على قدرة الابتكارات المالية في تعبئة المدخرات، بل في الطريقة التي تستخدم فيها هذه الموارد ، وعليه فأن كفاءة استخدام الموارد المالية يعتمد على حجم ونوع المشاريع التي يتطلب الاستثمار بها (بوسعود وآخرون ،2018،ص97) كذلك يمتد الدور التمويلي للصكوك الإسلامية ليشتمل على البنى الارتكازية المستدامة وهنا يبرز الدور الكبير للصكوك التي يكمن استخدام حصيلة مواردها المالية في تمويل مشاريع البنى الارتكازية المستدامة بيئياً ، مثلاً إقامة محطة إنتاج الطاقة الكهربائية وأن هذا النوع من الصكوك يلقى أقبال واسع وخصوصاً لدى رجال الاعمال والمستثمرين الذين يأخذون البيئة في نظر الاعتبار (عثماني ،ومناصرية ،ص382)

أن اختلاف الصكوك الإسلامية وتعدد أنواعها يجعلها كأداة فعالة تتمتع بمرونة عالية تتلاءم مع كافة القطاعات الاقتصادية بدون استثناء ،ومن خلال الجدول رقم (2) يتبين الدور البارز الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تمويل معظم المشاريع في البنى الارتكازية وفي تعزيز النمو الاقتصادي في بعض بلدان العالم.

الجدول (2) يبين حجم الصكوك الإسلامية المصدرة لتمويل مشاريع البنى الارتكازية في بعض الدول العربية والعالمية :

ت	المشـــــروع	الدولة	حجم الصكوك المصّدرة (بالدولار)
1	توسيع محطة الشحن التابعة الموانئ لشركة	ماليزيا	250 مليون
2	إنشاء طرق سريعة	ماليزيا	9.7 مليار
3	أنشاء مشروع خط سكك حديدية	ماليزيا	1.5 مليار
4	توسع مطار دبي الدولي	الامارات	750 مليون
5	التمويل لشركة الطيران لشراء طائرات	الامارات	1 مليار
6	وزارة الكهرباء وهيأة مياه دبي	الامارات	1 مليار
7	إنشاء مطار الملك عبد العزيز	السعودية	4 مليار
8	إنشاء محطة للإنتاج الطاقة الكهربائية	السعودية	1.57 مليار
9	تطوير محطة الجبيل لتكرير النفط الخام	السعودية	1 مليار
10	مشاريع في مجال النقل والاتصالات	إندونيسيا	215 مليون
11	تمويل عجز الموازنة العامة للدولة	إندونيسيا	110 مليون
12	تأجير أصول حكومية	البحرين	1 مليار
13	تشييد جسر محمد الفاتح في منطقة البسفور	تركيا	200 مليون

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : مجموعة من التقارير والابحاث العلمية.

المحور الثاني

تحليل واقع البنى الارتكازية والرؤية المستقبلية للصكوك الإسلامية في العراق

تمهيد ....

تعتبر تجهيزات البنى الارتكازية العمود الفقري وشريان الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبدونها لا يمكن تحقيق النمو والرفاهية لأفراد المجتمع، ولعمق موضوع البنى الارتكازية واختلاف عناصرها وسعة شموليتها ولعدم أمكانية دراسة كافة العناصر التي تندرج تحت تعبير البنى الارتكازية ، لذا سنتناول من خلال دراستنا الخدمات الأساسية التي تعاني نقصاً حاداً بعد (2003) في كافة محافظات العراق عدا اقليم كردستان لتكون مثالاً لبقية القطاعات الاخرى، تنقسم قطاعات البنى الارتكازية إلى مجموعتين : المجموعة الأولى تضم البنى الارتكازية الاجتماعية اما الثانية تضم البنى الارتكازية الاقتصادية.

اولا : البنى الارتكازية ـ الاجتماعية

أ : واقع قطاع الصحة:

يحظى القطاع الصحي بأهمية كبيرة في الدول المتقدمة كون أن المؤشر الصحي يعد من الركائز الأساسية للتنمية البشرية المستدامة ، وبدراسة وتحليل واقع الخدمات الصحية في العراق ومرحل تطورها نلاحظ أنها نالت نصيبها من الإهمال كغيرها من الخدمات العامة الحكومية نتيجة الظروف الراهنة التي اجتاحت البلاد بعد 2003 والتي تجلى عنها انعدام الأمن والاستقرار وسوء الإدارة والتنظيم ، حيث أرتبط القطاع الصحي في العراق بالقطاع العام (المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الحكومية) ونتيجة لسوء الإدارة التي تسببت في تدهور البنى الارتكازية للقطاع الصحي

وانخفاض أعداد الكوادر الطبية نتيجة هجرة الكثير منهم إلى الخارج مما تسبب في تردي الواقع الصحي في العراق وارتفاع معدل الوفيات نتيجة النقص في عدد الأطباء والكوادر الصحية ، فقد أوضح الاستبيان الذي أجرته وزارة الصحة عام2007 حيث تبين ما نسبته (40%) من الأطباء والمستشارين تركو وظائفهم بسبب تردي الواقع الصحي بسبب الوضع الأمني (العبيدي،والعامري،2018،ص454)،ويمكن تسليط الضوء إلى نسبة الأطباء إلى عدد السكان في المؤسسات الصحية من خلال الجدول رقم (14) الذي يبين أهم المؤشرات الخاصة بالموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي لكل (1000) نسمة من السكان في العراق خلال المدة (2013- 2016).

الجدول(14) يبين أهم المؤشرات الخاصة بالموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي للمدة (2013- 2016)

المؤشر السنه	طبيب عام /1000 نسمه% 1	طبيب اسنان /1000 نسمه% 2	طبيب صيدلي /1000 نسمه% 3	مهن صحية /1000 نسمه% 4
2013	0.79	0.2	0.23	1.9
2014	0.80	0.21	0.24	1.92
2015	0.85	0.23	0.27	1.98
2016	0.24	0.24	0.26	2.0

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :(وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2018- 2022،ص228)

نلاحظ من خلال الجدول التذبذب في نسبة المؤشر المعتمد من قبل وزارة الصحة هو (طبيب/1000) نسمة من السكان ، يبين العمود (1) انخفاض نسبة المؤشر، إذ سجل ما نسبة (0.24) لعام 2016 في حين سجلت نسبة المؤشر(0.79) لعام 2013 ويعود إلى انخفاض عدد الأطباء في العراق، أما العمود(2) يبين التحسن في نسبة المؤشر حيث سجلت ارتفاعا من (0.2) إلى (0.24) لنفس المدة، كما نلاحظ أيضا التحسن في قيمة المؤشر في العمود (3) إذ كانت (0.23) لعام2013 ومن ثم ارتفعت إلى (0.26) لعام 2016، أما نسبة المؤشر في العمود(4) أيضاً شهد تحسن من (1.9)الى (2.0) لنفس المدة أعلاه ويعود إلى التوسع في تعينهم واستقطاب سوق العمل لهم.

لم تقتصر الأزمة في قطاع الصحة على الكادر الطبي فقط بل طالت المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية ،مما يتجلى بوجود نقص حاد في المستشفيات العامة مقارنة بعدد السكان ، حيث بلغ عدد المستشفيات والمراكز الرعاية الصحية في عموم العراق(273) مستشفى، حيث سجل عدد المرضى الراقدين في المستشفى الواحد (34911) مريض في حين الطاقة الاستيعابية لكل مستشفى تقدر بـ (10000) مريض، وبلغ مجموع الأسرة (44527) وبمعدل (1.2) لكل (1000) نسمه ، في حين بلغ أعداد الأسرة المتهيئة للرقود بواقع (40%)، أما المستشفيات الأهلية حيث بلغ عددها (127) مستشفى في عموم العراق سنة 2009 (وزارة الصحة ،التقرير السنوي 2017 ،ص 159) أبرز التحديات التي تواجه القطاع الصحي في العراق: (وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية،2018 . 2022،ص228)

ب : واقع قطاع التربية :

أن واقع الخدمات التعليمية لم تلبي طموحات المواطن العراقي خلال العقد المنصرم، حيث أخذ نصيبه من الإهمال وتردي الخدمات التي يقدمها ولم يكن أفضل من بقية القطاعات التي صابها الإهمال الحكومي ، بسبب تردي الوضع الأمني وسوء الإدارة وانتشار الفساد المالي والإداري في جميع مفاصل الدولة وانخفاض التخصيصات المالية التي تم رصدها إلى هذا القطاع ، كل هذه الظواهر السلبية التي حالت دون الارتقاء بالواقع التعليمي في العراق ، مما أنجبت عن زيادة أعداد الطلاب التاركين للمقاعد الدراسية فضلاً عن نقص الكبير في البنايات المدرسية في المدن والأرياف المبينة في الجدول رقم (15) الذي يظهر التذبذب في عدد الطلبة والمؤسسات التعليمية ، وهذا يقود إلى استنتاج بأن الفجوة لا تزال قائمة بين عدد البنايات المدرسية والطلبة من جهة وبين عدد الطلبة والكادر التعليمي من

جهة أخرى ،كما أن (70%) من هذه المدارس القائمة تفتقر إلى أبسط الخدمات مثل المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، وانعدام الصيانة الفعلية وقلة الكوادر لهذا الغرض ، حيث تكتفي كوادر الصيانة المدرسية بصبغ الجدران الملونة وتزيين واجهة المدارس تاركة الجوانب الجوهرية لأدامه المدارس، حيث وصل عدد الأبنية الغير صالحة للممارسة التعليم (1595) بناية مدرسية لسنة 2012 ونتيجة الإهمال المستمر من قبل الجهات المعنية تضاعف هذا العدد إلى (1622) بناية إلى عام 2013 ووصل إلى (1801) في عام(2014 ـ 2018)على التوالي (التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014 ،ص48).

الجدول (15) يبين عدد المدارس الابتدائية الحكومية والأهلية والطلبة والموجودين والكادر التعليمي للمدة (2012 ـ 2019) الوحدة ألف مليون

البيان السنه	عدد المدارس	عدد الطلاب الموجودين	عدد الكادر التعليمي	معدل التغير المدارس%	معدل التغير للطلبة%	معدل تغير الكادر%
2013/2012	15156	5351319	277792	-	-	-
2014/2013	15807	5558674	287502	4.29	3.87	3.49
2015/2014	10779	4283044	223310	-31.80	-22.94	-22.32
2016/2015	12973	4997052	247919	20.35	16.67	11.02
2017/2016	14024	5473997	259836	8.10	9.54	4.80
2018/2017	15965	6197870	286097	13.84	13.22	10.10
2019/2018	17235	5501053	290664	7.951	-11.24	1.59

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط: الجهاز المركز للإحصاء : تقارير لسنوات متفرقة (2012 ـ 2019)

الجدول السابق يبين عدد المدارس والكوادر التعليمية وأعداد الطلبة ، نلاحظ هنالك تذبذب في واقع التحليل ومعدل الزيادة الوارد في الأعمدة ، حيث شهد العام الدراسي (2014 ـ 2015) انخفضاً حاداً في عدد المدارس والطلبة وأيضا في الكوادر التعليمية والتي سجلت معدلات نمو بالسالب والتي بلغت (31.80- %) للعدد المدارس و(22.94- %) لعدد الطلبة وأما الكوادر التعليمية فقد سجلت نحو (22.32-%)، في حين سجلت أعلى معدلات التغير في العام (2015 ـ 2016) إذ بلغ ما نسبة (20.35%) للعدد المدارس (16.67%) لعدد الطلبة (11.02 %) للكادر التعليمي ، ويعود هذا التذبذب إلى الأوضاع الاقتصادية وعدم اقرار موازنة 2014 كل هذه الأسباب القت بضلالها على الواقع التعليمي في العراق.

أماعن المدارس التي تشغلها أكثر من مدرسة واحدة ، حيث وصل عددها نحو (1555) بناية في عام 2013 وأرتفع إلى (1700) بناية في عام 2018 في حين وصل عدد البنايات التي تشغل ثلاث مدارس إلى (150) بناية في عام 2011 ومن ثم تزايد هذا العدد إلى (609) بناية مدرسية بحلول عام 2019 نتيجة نمو السكان من جهة والراغبين بالدراسة من جهة أخرى ، حيث أشار التقرير الإحصائي الصادر من وزارة التربية هنالك حاجة إلى (3762) مدرسة ، وأن الدوام الثلاثي يستمر في (609) بناية مدرسية ، بالإضافة إلى ذلك توجد (400) بناية طينية وارتفاع عدد الأبنية المدرسية المتهالكة وغير صالحة للتدريس للعام 2011 ما يقارب (1972) بناية مدرسية ،أن هذا النمو البطيء في عدد البنايات المدرسية لمختلف الفئات العمرية سيخلق أزمة كبيرة في حلول عام 2022 (العبيدي،والعامري،2018،ص120)

لازال العراق يحظى بنسب عالية من الامية ، حيث تراوحت النسبة بين (20 . 30%) وكانت النسبة الأكبر بين النساء التي تصل إلى (50%) وترتفع هذه النسبة في المناطق الريفية والتي تنتشر بين الفئة العمرية من (7 . 15) سنة ، وتعود إلى الإهمال المستمر من قبل الجهات المعنية وضعف البرامج التثقيفية لمحو الامية وتشتت الخطط التمويلية مما تسبب في تفاقم الأزمة (خضير،2014،ص13)

ثانيا : البنى الارتكازية ـ الاقتصادية

أ : واقع خدمات النقل والمواصلات:

يعتبر قطاع النقل والمواصلات من الركائز الأساسية التي تلعب دوراً بارزاً في عملية التطور الاقتصادي في أي بلد، ويشكل حلقة الوصل بين قطاع الإنتاج والقطاعات الاخرى في النظام الاقتصادي ، ويمكن من خلاله التغلب على السلبيات التي تفرضها المسافات عن طريق نقل مختلف عناصر الانتاج المادية والبشرية من مكان إلى آخر ، ساهم قطاع النقل بتوطين المشاريع الصناعية ، وزيادة التشابك بين القطاعات المختلفة والعمل على نموها وتطورها بشكل متسارع ، مثلاً لا يمكن إقامة المصانع بدون القطاع الزراعي ، أن هذه العلاقة التشابكية تجسدها عملية النقل التي تأخذ دوها في نقل المحاصيل من والى المصانع ومن ثم إلى المستهلك ، وهكذا في بقية القطاعات (بدوي،2005،ص35).

2: النقل الجوي: يعد قطاع النقل الجوي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في جميع الدول النامية ، يحتل قطاع النقل الجوي العراقي مكانة مميزة في مجالات النقل المختلفة ، إلا أن هذا القطاع المهم شهد الكثير من الإهمال بسبب ظروف الحرب بعد 2003، ومنها انخفاض التمويل الموجه لشراء طائرات جديدة ، مما أنعكس سلباً على حركة السياحة وجذب الاستثمار الخارجي ،حيث يمتلك العراق (5) مطارات في مختلف المحافظات مع محافظات الاقليم وهي (مطار بغداد ، مطار البصرة ، مطار النجف ،مطار أربيل، ومطار السليمانية)، ومن أهم مؤشرات هذه المطارات الدولية إذ بلغ عدد اسطول الطائرات العراقية (32) طائرة عام 2018 في حين بلغ إجمالي عدد الرحلات الجوية على متن الطائرات العراقية (41636) رحلة لسنة (2018) تنقسم الى(50%) منها هابطة من مجموع حركة الطائرات العراقية ،أذ بلغ إجمالي عدد المسافرين (قادمين . مغادرين) والمنقولين على متن الطائرات العراقية (3968020) مسافر، حيث شكلت نسبة القادمين (50.2%) من إجمالي نسبة المغادرين التي كانت(49.8%) (شركة الخطوط الجوية العراقية، التقرير السنوي 2018).

3:النقل البحري: يكتسب النقل المائي أهمية خاصة لجميع دول العالم ، سوآءاَ النقل النهري أو النقل البحري بسبب انخفاض تكاليفها وتتلاءم بنقل كافة الحملات الثقيلة والكبيرة ، يعد العراق من الدول العربية التي تتمتع بأطلاله حيوية على ساحل الخليج العربي حيث يصل طول الساحل إلى (70كم) إلا أن من الصعوبة إنشاء موانئ مباشرة عليه ، كما يمتاز بوجود شط العرب صالح للملاحة إذ يبلغ طوله من المعقل وحتى مصبه في الخليج العربي نحو(139)كم ، أما عمقه فيسمح للبواخر الكبيرة بغاطس يقدر بـ (9م) وحوالي (10.75م) بتجاه مدينة الفاو، أستفاد العراق من هذه الميزة فقام بأنشاء أربعة موانئ تجارية رئيسية تقع على مياه الخليج العربي هي (ميناء أم قصر، وميناء المعقل ، ميناء خور الزبير، وميناء ابو فلوس) ،بالإضافة إلى موانئ أخرى تقع على الخليج العربي وتبعد عن الساحل بمسافة (20كم) تستخدم لتصدير النفط الخام مثل ميناء العميق ، وإذا ما تتبعنا التطور التاريخي للموانئ العراقية نجدها ترجع إلى بدايات 1919 وحتى تأسيس الشركة العامة للموانئ العراقية عام 1997 بموجب قانون الشركات العراقية (22) (حمود،2019،ص45)، ويعد نشاط الشركة العامة من المؤشرات المهمة لتحديد الطاقة التصميمية والاستيعابية للموانئ العراقية كما تعد مؤشر ونشاط مهم لتحديد أهمية الميناء الاقتصادية ، لذلك نلاحظ بأن الطاقة التصميمية لشركة العامة للموانئ العراقية لم تنمو بشكل كبير كم هو واضح في الجدول رقم (17) الذي لا يناسب مع أهميتها الاقتصادية على اعتبار أن الموانئ هي بوابة العراق التجارية .

الجدول (17) يوضح الطاقة التصميمية والاستيعابية للموانئ العراقية للمدة (2009- 2016)

السنة	الكميات المنقولة/طن	معدل التغير%	عدد السفن	معدل التغير%
2009	11531197	–	4735	–
2010	11292283	-2.07	2442	-48.42
2011	12848202	13.77	2202	-9.82
2012	14809667	15.26	2210	0.36
2013	15729247	6.20	2559	15.79
2014	15457555	-1.72	2605	1.79
2015	17001303	9.98	2265	-13.05
2016	18128813	6.63	2171	-4.15

الجدول من عمل الباحث: بالاعتماد على بيانات (الشركة العامة للموانئ العراقية ،التقرير السنوي2016).

نلاحظ من خلال الجدول (17) بان الطاقة التصميمية الكلية للشركة العامة للموانئ العراقية لم تزداد بشكل كبير، ويمكن تحديد حركة التغير لهذه الطاقة من خلال متابعة معدلات التغير للحمولات المنقولة خلال المدة (2009 . 2016) ، كما نلاحظ من الجدول بأن الصفة الغالبة لمعدلات التغير السنوي للكميات المنقولة هو التذبذب حيث سجلت أعلى معدل تغير لعام 2012 إذ بلغ ما قيمته (15.26%)،في حين كانت أدنى معدل للتغير(2.07- %) لعام 2010 ويليه عام 2014 إذ بلغ ما قيمته (1.72- %)، أما فيما يخص عدد السفن العاملة في الموانئ العراقية هي أيضا واجهت تذبذب كما نلاحظ من الجدول حيث كانت أعلى نسبة تغير هي (15.79%) لعام 2013، بينما سجلت أدنى معدل للتغير هو(48.42- %) في عام 2010

2. واقع قطاع الطاقة الكهربائية: يحتل قطاع الطاقة الكهربائية مكانة خاصة في مختلف الدول سوآءا كانت دول نامية أو دول متقدمة للدور البارز الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية ، يعاني العراق نقصاً حاداً في أنتاج الطاقة الكهربائية منذ عام 1994 حيث ظهر العجز في تلك الفترة واضحاً بطاقة انتاجية تقدر بـ (3409)M.W.H مقابل طلب استهلاكي بمقدار(4623) M.W.H أي بنسه عجز (27%) (وزارة التخطيط ،اللجنة الفنية لأعداد الخطة الخمسية2014- 2010)..

وقد سعت خطة التنمية الوطنية (2013-2017) إلى مضاعفة أنتاج الطاقة الكهربائية ووضعت جملة من الأهداف من أبرزها : زيادة حجم الطاقة المنتجة والارتقاء بحصة الفرد العراقي من أنتاج الطاقة الكهربائية بمعدل (1800) K.W.H والوصول إلى (3700)K.W.H في عام 2017،إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك فان الخطة لم تحقق طموحات المواطنين للارتقاء بحصة الفرد من الطاقة الكهربائية (وزارة التخطيط خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ،ص7).

الجدول (18) يوضح حجم الطاقة الكهربائية المنتجة وحجم الطلب ومقدار العجز على الطلب ونصيب الفرد من الطاقة الكهربائية للمدة (2015 . 2017)

البيان السنه	الانتاج M.W.H 1	الطلب M.W.H 2	العجز 3=2-1	عدد السكان مليون نسمه	نصيب الفرد من الكهرباء (k.w.h)
2009	5913.2	8864.3	-2951.1	31	5.2
2010	6347.6	10080.4	-3732.8	32	5.0
2011	7006.3	11945.2	-4938.9	33.3	4.7
2012	6858.9	11232.5	-4373.6	35	5.1
2013	8194.2	11411	-3216.8	36	4.3
2014	9161.5	12555.8	-3394.3	36	2.9
2015	9304.8	13977.5	-4672.7	36.9	2.9
2016	10718.7	15296.3	-4577.6	37.9	3.2

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :1. التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي لسنوات الدراسة.

2. التقارير السنوية للوزارة الكهرباء لسنوات الدراسة.

يلاحظ من الجدول السابق مقدار العجز الكبير في الإنتاج حيث وصل إلى (M.W.H(-4577.6 في عام (2016) مقارنة بالعام 2014 الذي وصل إلى (M.W.H(-3394.3 وهذا يشير إلى وجود نقص حاد في إنتاج الطاقة الكهربائية ، كما نلاحظ وجود انخفاض في نصيب الفرد الواحد من الطاقة الكهربائية بعد أن كان (k.w.h 5.2) لعام 2009 إلا أنه أنخفض إلى (k.w.h 3.2) في عام 2016 ويعود ذلك إلى سببين الأول النمو السكاني الكبير إذ بلغ (37.9) مليون نسمه في عام 2016 في حين كان (31) مليون نسمه في عام 2009 أما الثاني النمو البطيء في إنتاج الطاقة الكهربائية الذي لا يتوافق مع النمو السكاني ،

الشكل (8) يبين نسب توزيع الطاقة الكهربائية والمجهزة في جميع المحافظات وحسب جهة الاستهلاك

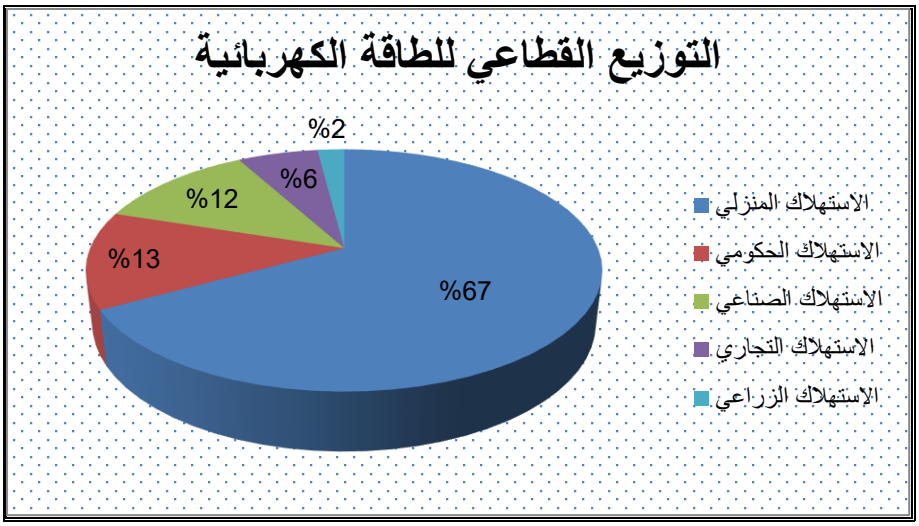

المصدر :**الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الكهرباء :التقرير الاحصائي (2017)**

نلاحظ من الشكل السابق بان نسبة الاستهلاك المنزلي (67%) هي اعلى نسبة ويليه القطاع الحكومي الذي يمثل كافة مؤسسات الدولة ، الصناعية والخدمية أما ادنى نسبة فهي من نصيب القطاع الزراعي إذ بلغ(2%)

المحور الثالث

الرؤية المستقبلية للصكوك الإسلامية في العراق

تعد الهندسة المالية الإسلامية والمتمثلة بالصكوك الإسلامية نموذجاً متطوراً في صناعة المنتجات الإسلامية الحديثة ، التي تساعد علي زيادة الاستثمارات في قطاع البنى الارتكازية وكافة مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من أجل الوفاء بمتطلبات واحتياجات افراد المجتمع من السلع والخدمات بأساليب حديثة تنسجم مع طبيعة الاقتصاد العراقي من جهة وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء من جهة . ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى استخدام الصكوك الإسلامية في العراق.

أولا: الثروة الريعية وأهمية تنويع مصادر الدخل

تعاني الكثير من الدول الغنية بالموارد النفطية من ضعف بالتنمية الاقتصادية والبشرية وسوء الإدارة مما تدعى بظاهرة لعنة الموارد*[1] (Resource curse) وهي تشير إلى العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وهنالك أسباب كثيرة تؤدي إلى لعنة الموارد، وقد بين عدد من الباحثين مؤشرات مختلفة لتحديد أسباب اللعنة (Humphreys) التي وردت في كتاب الإفلات من لعنة الموارد الطبيعية ، ومن هذه الأسباب هو ضعف الاقتصاد المؤسسي والأفراط بالأنفاق من موارد النفط ،والاستثمار الغير كافي في التعليم والسياسة الاقتصادية، والسلوك الريعية (والمرض الهولندي) (Ahmed ,2011,p3).

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريعية الذي يعتمد بكافة فعالياته على مورد واحد وهو النفط فقط كأحد الموارد الطبيعية في تمويل الأنشطة الاقتصادية، والحقيقة أن خاصية الاقتصاد العراقي المتمثلة في هيمنة الموارد النفطية على الإيرادات العامة المبينة في الجدول(25) والتي لم تنعكس بنتائج إيجابية وتغيرات هيكلية واضحة على مسيرة النمو للقطاعات الإنتاجية والخدمية ، كما أنها لم تحقق نتائج ايجابية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي على الوجه الذي يحقق التنوع في الهيكل الاقتصادي والتخلص من تبعية الاقتصاد العراقي لقطاع النفط ، كما أن هذه الموارد المالية الريعية لم تعالج المشاكل المستديمة التي يعاني منها العراق مثل الفقر والبطالة ومشاكل السكن وتردي الخدمات الأساسية وتهالك البنى الارتكازية بشكل الذي يؤدي إلى التوازن حجم الأنفاق مع تلك الموارد(حسن،2017،ص4) مما تسبب في ظهور تشوهات هيكلية في الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية (الصناعة والزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي ، كونها من القطاعات القائدة للاقتصاد التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تنشيط الاقتصاد العراقي من خلال علاقتها بحركة نمو القطاعات الاقتصادية ومقدرات الاقتصاد الكلية ، بينما ظل أنتاج النفط الخام يشكل النسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

* عُرف هذا المصطلح لأول مرة من قبل المجلة البريطانية الصادرة عام 1977 التي أطلقت أسم المرض الاقتصاد الهولندي نتيجة للإعراض التي ظهرت على الاقتصاد الهولندي مما دفع الكثير من الاقتصاديين الى فهم هذه الظاهرة التي تشير الى العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية والانكماش في القطاعات الاقتصادية (سلمان،2015،ص3)

الجدول(25) يوضح مجموع الإيرادات العامة للدولة مقسمة إلى عدة مصادر النفط الخام والضرائب والكمارك ومصادر أخرى للمدة (2010- 2019) الوحدة مليون دينار

البيان	الإيرادات من النفط	الايرادات الغير نفطية			الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %
		الضرائب	الكمارك	ايرادات اخرى	4+3+2+1	
السنه	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
2010	63,594,168	833,630	507,341	5,243,084	70,178,223	90.61
2011	98,241,562	959,562	373,943	4,414,022	103,989,089	94.47
2012	111,326,166	1,268,419	947,210	6,275,428	119,817,223	92.91
2013	105,695,824	1,477,493	884,708	5,782,051	113,840,076	92.84
2014	98,511,934	1,402,228	489,504	2,785,110-	97,618,556	100
2015	65,086,896	1,621,378	396,344	2,642,009	69,746,627	93.31
2016	46,249,617	3,260,478	632,384	4,696,741	54,839,220	84.33
2017	65,265,672	4,533,764	1,764,507	5,858,229	77,422,173	84.29
2018	96,062,936	3,425,103	2,261,109	4,820,687	106,569,834	90.14
2019	67,475,662	2,478,177	874,994	2,774,559	73,603,391	91.67
م	817,510,437	21,260,232	9,132,044	45,291,920	889,411,168	%91.36

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات 1. وزارة المالية العراقية الدائرة الاقتصادية

2. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2016،ص 67

الجدول السابق يشير في بياناته إلى نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة نلاحظ من الجدول النسب المرتفعة التي وصلت إلى (100%) من الإيرادات العامة في عام 2014 في حين سجلت أدنى نسبة مساهمة في عام 2016 إذ بلغ ما نسبته (84.33%) وتعود هذه النسب المرتفعة إلى أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب مما يضعف نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى في الإيرادات العامة.

ثانياً: الاختلال الهيكلي للموازنة العامة:

يمكن ملاحظة في الجدول (26) الذي يشير إلى النفقات الاستثمارية والجارية (التشغيلية) الفعلية خلال المدة (2007 . 2019)، حيث تزامن ذلك بوجود افتقار الدولة إلى سياسة عادلة في عملية توزيع الموارد النفطية وانخفاض الطاقة الإنتاجية المتمثلة بالصناعية والزراعية ، الأمر الذي أدى إلى انكماش العرض مقابل الطلب الكلي وفتح قناة استيرادية كبيرة جداً استنزفت مليارات الدولارات كان من الممكن استثمارها داخل البلد ،الى جانب ذلك ارتفاع النفقات الجارية وانخفاض النفقات الاستثمارية مقابل النفقات الجارية ،عوامل ألحقت الدمار في البنى الارتكازية في العراق، وبالتالي تظهر الحاجة الملحة للبحث عن بدائل تمويلية جديدة لتنشيط المشروعات الاستثمارية بعيداً عن الموازنة العامة للدولة ،من الجدول الآتي يوضح التفاوت الكبير في واقع الموازنة العامة العراقية التي أدت إلى انهيار البنى الارتكازية.

الجدول (26) يوضح إجمالي النفقات الاستثمارية والجارية الفعلية للمدة (2007 . 2019) الوحدة مليون

البيان السنه	الموازنة الجارية (1)	الموازنة الاستثمارية (2)	الموازنة الموحدة (3)	نسبة النفقات الجارية الى الموازنة الموحدة %(4)	نسبة النفقات الاستثمارية إلى الموازنة العامة %(5)
2007	32,719,836	6,588,512	39,308,348	83.23	16.76
2008	52,301,181	14,976,015	67,277,196	77.73	22.26
2009	45,941,062	9,648,658	55,589,720	82.64	17.35
2010	54,850,860	15,553,341	70,404,201	77.90	22.09
2011	60,925,553	17,832,112	78,757,665	77.35	22.64
2012	75,788,623	29,350,951	105,139,574	72.08	27.91
2013	78,746,806	40,380,749	119,127,555	66.10	33.89
2014	86,623,148	37,440,617	124,063,765	69.82	30.17
2015	53,600,323	27,925,040	81,525,363	65.74	34.25
2016	56,302,508	18,753,357	75,055,865	75.01	24.98
2017	59,025,654	16,363,461	75,389,115	78.29	21.70
2018	67,052,856	13,820,332	80,873,188	82.91	17.08
2019	64,496,739	9,959,712	74,456,451	86.62	13.37
م	788,375,149	258,592,857			

المصدر :الجدول من عمل الباحث : بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية / دائرة المحاسبة العامة لسنوات الدراسة (2007 . 2019).

نلاحظ من الجدول السابق النسب المرتفعة للنفقات الجارية إلى النفقات العامة حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة في عام 2016 إذ بلغ ما نسبة (86.62%)، بينما كانت أدنى نسبة مساهمة في عام 2015 بلغت نحو(65.74%) أما نسبة النفقات الاستثمارية إلى الموازنة العامة فهي نسب منخفضة مقارنة بنسب النفقات الجارية، نلاحظ من الجدول حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة في عام 2015 بلغت ما نسبة (34.25%) في حين كانت أدنى نسبة مساهمة عام 2007 بلغ نحو (16.76%) نلاحظ هنالك فجوة كبيرة بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية والسبب توجه السياسة المالية إلى زيادة النفقات الجارية لسد رواتب الموظفين والنفقات التشغيلية الأخرى ، مما أجبر الحكومة على تخفيض النفقات الاستثمارية وتوقف جميع المشاريع بسبب نقص التمويل والأزمات المالية الخانقة لتذبذب أسعار النفط ، ويعد تزايد النفقات الجارية أحد معوقات تطور الاقتصاد العراقي مما يشكل عائقا أمام استدامة الموازنة العامة في تمويل الاستثمار الحكومي.

ثالثا: مبررات لاستخدام الصكوك الإسلامية

في ظل أزمة المديونية ، دعت الحاجة إلى أيجاد بدائل في تنشيط مختلف الاستثمارات في البنى الارتكازية وتعتبر الصكوك الإسلامية من البدائل المهمة في الخروج من أزمة نقص التمويل إلا أن هذا النوع من الأداة يحتاج إلى أرضية مناسبة ومتطلبات خاصة من أجل الشروع بها والاستفادة منها في تنمية الاقتصاد العراقي، حيث تزايدت الحاجة إلى الاهتمام باستخدام الصكوك الإسلامية للأسباب الآتية :

1. ، استنادا إلى التجارب المختارة في صناعة الصكوك الإسلامية ومدى استفادة دولة السودان وماليزيا في تنشيط استثماراتها والنتائج الباهرة التي خرجت بها تلك التجارب ، لهذا فأن العراق أمس الحاجة إلى الخدمات الأساسية لأفراد

المجتمع مثل إنشاء مستشفيات ومراكز صحية وتعليمية وجامعات ..الخ، أن العمل على إنشاء هذه المشروعات يفضي بنتيجة إلى توفير فرص عمل للعاطلين مما يساهم إلى حد كبير في مكافحة البطالة في صفوف الشباب .

2. تساهم في رفع أرباح الشركات والمؤسسات المالية ، كما أن عملية إصدار الصكوك لا تؤثر ولا تتأثر بالموازنة العامة ، لأنها عمليات تحدث خارج موازنة الدولة لذلك تعتبر بديلاً لوسائل الحصول على تمويل من جهات أخرى كالاقتراض من مؤسسات داخلية أو دولية مما ينطوي عليها قيود مالية .

3. أتاحه الفرصة أمام البنك المركزي العراقي في استخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطار السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي، مما تعمل على امتصاص السيولة وتخفيض معدلات التضخم على مستوى الاقتصاد الكلي ضمن أطار ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة ، كما تعمل على تغطية جزء من الموازنة العامة للدولة مثلما فعلت بريطانيا حيت أصدرت وزارة الخزانة صكوك إسلامية بقيمة (200) مليون دولار لسد العجز في موازنة الدولة ، كما تساعد الاقتصاد العراقي في تطوير الأسواق المالية عن طريق طرح أوراق مالية قابلة للتداول كما تعمل على أتاحه أدوات مالية جديدة في متناول المصارف الإسلامية لأداره سيولتها الفائضة.

4. تساهم في معالجة الأزمات المالية في الاقتصاد العراقي لما تتميز به من خصائص مهمة ، منها توفير السيولة اللازمة واحداث التوازن الكلي بين الاقتصاد المالي والحقيقي ورفع كفاءة الأسواق المالية الإسلامية والتحوط من المخاطرة.

5. تعمل على تعزيز أمن وأمان سيادة العراق عندما تنشأ فيها مشاريع البنى الارتكازية التي تمويل عن طريق الصكوك الإسلامية وتحجيم الديون الخارجية، والنتيجة هي حفظ حقوق الأجيال القادمة استنادا للقاعدة الشرعية (لا ضرر ولا ضرار) ، فضلاً عن تحويل معظم الأصول الحقيقية إلى نقد سائل الذي يمكن المنشأة من توظيفها في مشاريع مختلفة مما يؤدي إلى توسع حجم الأعمال ويدفع إلى رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها .

رابعاً: الفرص المتاحة لاستخدام الصكوك الإسلامية في العراق:

من أجل نجاح الصكوك الاسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية أخذت بعض الدول بأدراج الايرادات المقرر استحصالها عن طريق الصكوك الاسلامية بالموازنة العامة للدولة ولأهميتها الاقتصادية في مساعدة الدول المنكوبة وأن العراق بأمس الحاجة إلى هذا الخيار للإعادة أعمار المناطق المحررة، عن طريق التعاقد مع المنشآت المعنية بتجهيز مستلزمات إعادة الإعمار المدن وتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة في المناطق الخاضعة للإعمار بأجور منخفضة نسبيًا مستفيدة من حاجة الناس للدخل وشحة فرص التشغيل الأخرى. لذلك هنالك مجموعة من الفرص المتاحة في متناول الاقتصاد العراقي ومنها :

<u>حجم الاستثمارات الخارجية في الصكوك الإسلامية</u>:

من جملة الاستثمارات الخارجية للبنك المركزي العراقي والمتوزعة حول بنوك عالمية وعربية ، وجدنا بان العراق كما هو واضح في الجدول رقم (28) يستثمر أموال بقيمة (5,322,000) مليار دينار في الصكوك الإسلامية لدى مجموعة بنك التنمية الإسلامي ، أي أن البنك المركزي العراقي هو الان حائز للصكوك الإسلامية ،هذا الاستثمار يشكل حافر كبير لدى المؤسسات المالية العراقية بالإسراع في تشريع قانون الصكوك الإسلامية والاستثمار داخل البلد.

الجدول(28) يوضح حجم الاستثمارات العراقية في الصكوك الإسلامية للمدة (1016 - 2018)

السنه	قيمة الاستثمارات (مليارديناز)	معدل الزيادة
2016	1,182,000	–
2017	1,776,000	%50
2018	2,364,000	%33
المجموع	5,322,000	-

المصدر: البنك المركزي العراقي التقرير المالي لسنوات (2016.2018)

يبين الجدول السابق حجم الاستثمارات العراقية لدى بنك التنمية الإسلامي، حيث كانت البداية في عام (2016) عندما استثمر العراق أموالاً بقيمة (1,182,000) مليار دينار لشراء صكوك إسلامية، وكما نلاحظ بان حجم الاستثمارات تضاعف في عام (2017) بنسبة (50%) (وهذا دليل بأن هذه الاستثمارات حققت عائداً كبيراً) ويوضح الجدول ارتفاع قيمة الاستثمارات إلى (2,364,000) مليار دينار عام (2018) ، بنسبة زيادة نحو(33%)، بالإضافة إلى ذلك أتخذ البنك المركزي العراقي خلال عام (2018) العديد من الإجراءات من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الإسلامي وتعزيز دوره في الاقتصاد العراقي وبِسرع في تفعيل صناعة الصكوك الإسلامية في العراق منها: (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2018،ص31)

1) انضمام العراق إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) في البحرين
2) انضمام العراق إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في كولالمبور- ماليزيا.

الاستنتاجات

1. تعد الصكوك الإسلامية أداة فعالة في مواجهة الأزمات المالية استنادا إلى الخصائص إلى تحققها ، كما أنها أصول قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية مما يجعلها أداة تساعد على الاستقرار الاقتصادي .
2. تعدد أنواع الصكوك إلى صيغ مختلفة وكثيرة مما يمنحها مرونة عالية في جمع وحشد وتوجيه الموارد المالية المطلوبة ، .
3. تمثل البديل الأول للقروض الخارجية التي قد ترهق كاهل الاقتصاد المحلي ، لأنها أداة تمويلية حقيقية ترتبط بالأصول المادية لذلك هي وسيلة نافعة لتنمية الاقتصاد الحقيقي.
4. من خلال دراسة وتحليل واقع خدمات البنى الارتكازية في العراق توصلنا إلى أن هنالك تدهور واضح في قطاع البنى الارتكازية ، .
5. وجود العديد من المبررات للاستخدام الصكوك الإسلامية في العراق منها السيولة العامة لدى الأفراد وحجم الاستثمارات الخارجية في الصكوك الإسلامية ، .

التوصيات

1. ضرورة توفير البيئة التشريعية والقانونية اللازمة من أجل تشجيع المستثمرين على شراء الصكوك الإسلامية وتداولها مع وضع كافة القوانين حيز التنفيذ من أجل ضمان حقوق وواجبات المتعاملين بها
2. يجب نشر ثقافة الصكوك الإسلامية بين أفراد المجتمع وأوساط الأعمال على اعتبارها أدوات مالية تقدم حلولاً في حال عجزت الموارد المالية من تلبية الاستثمارات المرغوبة ، عن طريق حشد وتوظيف الموارد
3. العمل على تشجيع القطاعات الاقتصادية الحكومية على إصدار الصكوك الإسلامية ،
4. ضرورة الاهتمام بتدريب وتأهيل والكوادر الفنية والأدرية (رأس المال البشري) الذي يقوم بتشغيل وإدارة هذه الأدوات

5 ـ إعداد رؤية مستقبلية لتمويل المشاريع البنى الارتكازية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية في العراق اقتراح وسيلة واضحة للعمل وتحديد مواصفات المشاريع المراد تنفيذها في مجال البنى الارتكازية رفع التوصيات والمقترحات إلى الجهات المعنية لدراستها وإصدار تعليمات بشأنها.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

1. الجوراني ،عدنان فرحان ،"أعادة أعمار البنى التحتية في العراق ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة . متاح على الموقع التالي www.ahewar.org
2. حمزة ، شيماء مطشر، استدامة البنى التحتية للمدينة العراقية . دراسة تحليلية لمدينة بغداد، المجلة العراقية لهندسة العمارة ، المجلد (2) العدد (3. 4) الجامعة المستنصرية كلية الهندسة(2014).
3. حمزة، حسن كريم ،بحث بعنوان مناح الاستثمار في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية . الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة(بلا).
4. خضير، بسام محي، العدالة الاجتماعية في العراق ، ورقة سياسات ، مؤسسة فريدريش إبيرت، مكتب الاردن ،العراق بغداد(2014).
5. مصباح، وغسول ،بحث بعنوان "دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد(2)(2018)
6. زيتوني ،عبد القادر،بحث بعنوان "التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية" ،عمان، الاردن(2010).
7. بوسعيود ،سارة وآخرون، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، عدد خاص المجلد رقم (1)(2018)
8. عثماني ،أحسين، مناصرية ،خولة، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية ـ تجارب عربية وعالمية مختارة ـ المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية المجلد (13) العدد(3)(2017).
9. الراوي ، علي عبد محمد سعيد، قطاع الخدمات في الاقتصاد العراق، أهميته ، مؤشرات تطوره ،
10. الكرخي ، ضياء حسين سعود ،رسالة ماجستير، دور مصادر التمويل في تطوير مشاريع البنى التحتية لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، جامعة بغداد . كلية الإدارة والاقتصاد(2014)

رابعاً: التقارير السنوية

1. وزارة النقل، الشركة العامة للموانئ العراقية، التقارير السنوية للمدة (2009 . 2016)

1. جمهورية العراق ـ وزارة الصحة . التقرير السنوي لعام (2014)

2. جمهورية العراق ـ وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ خطة التنمية الوطنية (المجموعة الإحصائية لعام 2010. 2014)

3. جمهورية العراق ـ وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ خطة التنمية الوطنية (المجموعة الإحصائية لعام 2013. 2017)

4 . جمهورية العراق ـ وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ خطة التنمية الوطنية (المجموعة الإحصائية لعام 2018. 2022)

5 . جمهورية العراق ـ وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء . التقرير السنوي لنشاط سكك الحديد (2017)

6 . جمهورية العراق . وزارة التخطيط . اللجنة الفنية لأعداد الخطة الخمسية (2010- 2014) على وزارة 7 . جمهورية العراق ـ التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التقرير الإحصائي (2007)

8 . جمهورية العراق ـ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ـ المؤشرات البيئية لسنوات (2015- 2017)

9. جمهورية العراق ـ البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي 2018

10 . جمهورية العراق ـ البنك المركزي العراقي التقرير المالي السنوي لسنوات (2016،2017،2018)

11. جمهورية العراق ـ البنك المركزي العراقي التقرير الإحصائي السنوي 2018

12. وزارة المالية العراقية ـ دائرة الدين العام

13. وزارة المالية العراقية ـ قسم المحاسبة المالية

16. التقرير العالمي للهجرة (2019) ، متاح على الموقع التالي
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/265996a.pdf .

10: Saya Ali Ahmed Will Iraq Escape the Resource Cursef, , for the Degree MASTER OF ARTS, The University of Texas at Austin, 2011.